

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٠٠

الخميس، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	الأرجنتين السيد ميكاي
	أستراليا السيد كنغ
	تشاد السيد مانغارال
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد ندوهونغوريهي
	شيلي السيد إيراسوريس
	الصين السيد ليو جياي
	فرنسا السيد بيرتو
	لكسمبرغ السيد مايس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2014/26)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

.Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1421367 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/26)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/26، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن الحالة في دارفور. معروض على المجلس تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير (S/2014/26)، وأود أن أقدم للمجلس بعض المعلومات الإضافية عن آخر التطورات فيما يتعلق بعملية السلام، والأمن، والحالة الإنسانية.

بداية، في سياق لا تزال فيه عملية السلام تحرز تقدما محدودا، فإن الحالة الأمنية في دارفور ما زالت غير مستقرة، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف القبلي. وبطبيعة الحال، فإن

لذلك أثرا كبيرا على المدنيين، وخصوصا بالنظر إلى محدودية وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى الفئات الضعيفة من السكان. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظنا استمرار تزايد الهجمات التي تشنها العناصر المسلحة على العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني، الأمر الذي يبعث على القلق الشديد. وللأسف، لا بد من القول أن الحكومة السودانية لم تقاض الجناة حتى الآن على الرغم من وعودها بالتحقيق في تلك الأحداث والقبض على المتورطين فيها.

وبالإضافة إلى المواجهات المسلحة المذكورة في التقرير المعروض على المجلس، أود أيضا أن أذكر المزيد من الأمثلة الأخيرة، بدءا بالحادث الذي وقع في ٩ كانون الثاني/يناير، وشمل اشتباكات بين جماعات ميليشيتي كارينيو وأبو بشير، اللتين تنتميان في الأصل إلى جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، في خور أبشي في جنوب دارفور، الذي يسيطر على تلك المنطقة. واندلع القتال أثناء اجتماع كانت تجري فيه مناقشة العمليات. وقتل عشرة أفراد من مليشيا أبو بشير، بمن في ذلك بعض القادة، بالإضافة إلى مقتل ثلاثة وإصابة ١١ من المقاتلين على جانب كارينيو. واندلع حريق أثناء القتال بالقرب من مخيم للأشخاص المشردين داخليا وأسفر عن تدمير ١٠٠ مأوى. وعليه، فقد تعيّن على الأشخاص المشردين المتضررين البحث عن مأوى في قاعدة تابعة للعملية المختلطة.

ووقع حادث آخر في ١٢ كانون الثاني/يناير. وأرسلت العملية المختلطة تعزيزات من لبدو في شرق دارفور إلى خور أبشي بهدف تعزيز الأمن في مخيم للأشخاص المشردين داخليا وكان عرضة لتهديد خطير بالفعل. غير أن الحالة هادئة الآن.

وكما يعلم المجلس، فقد كانت دارفور مسرحا لتزايد في عدد الهجمات على الموظفين الحكوميين والمدنيين من العناصر المسلحة والعصابات التي تسعى بوجه عام إلى سرقة المركبات

في آخر مرة كنت فيها شخصيا في دارفور، وكان ذلك في تموز/يوليه، وقع هجوم بالغ الخطورة في منطقة جبل مرة الواقعة في الجنوب. أصيب ثلاثة جنود نيجيريين بجروح خطيرة. وقمت بزيارتهم في المستشفى. ونعلم أن ثلاثة من المهاجمين قتلوا لأن جنودنا النيجيريين أبلوا بلاءً حسنا في المعركة. ومع ذلك لم نحدد حتى الآن أي شيء فيما يتعلق بالمكان الذي جاءوا منه، أو الجهة التي يمثلونها، أو الجماعة التي ربما كانوا ينتمون إليها. ونتوقع من حكومة السودان أن تولي العناية الواجبة لهذا التحقيق.

(تكلم بالإنكليزية)

ثانيا، فيما يتعلق بعملية السلام، لا بد من القول أن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور يتقدم ببطء شديد. ولئن كان بوسعي الإبلاغ بأن الموقعين قد حققوا بعض التقدم المحدود، خاصة في مجالي التخطيط والإدارة، فإن ذلك النجاح، إذا كان يمكن أن نسميه نجاحاً، لم يسفر عن فوائد مباشرة وكبيرة يجنيها عامة السكان في دارفور. يبدو واضحاً أن على الطرفين الإسراع في تنفيذ الأحكام المعلقة من الاتفاق، وزيادة التركيز على ثمار السلام، أي الفوائد الملموسة التي تجنيها المجتمعات المحلية، ويجب أن يشمل ذلك بالطبع المشردين، البالغ عددهم الآن قرابة المليون نسمة.

ما فتئ الممثل الخاص وكبير الوسطاء المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، محمد بن شمس، يعمل مع أطراف النزاع ودول المنطقة من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية، بغية تمكين وصول المساعدات الإنسانية ومواصلة السعي للتوصل إلى اتفاق سلام شامل. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقد السيد شامباس، بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حلقة عمل تقنية بشأن السلام والأمن في أديس أبابا لممثلي جناحي ميني مناوي من جيش تحرير السودان، وجيريل إبراهيم من حركة العدل والمساواة.

ومختلف الموارد. وقد حدث هذا في ٧ كانون الثاني/يناير، عندما نصبت عناصر من جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد - كميناً لقافلة تجارية مكونة من ٣٠٠ من المركبات التي تحمل الإمدادات للقوات المسلحة السودانية بالقرب من نرتيتي في وسط دارفور. واستولى المهاجمون على ست مركبات بسائقيها. وأسفرت عملية نفذتها القوات المسلحة السودانية عقب ذلك الحادث مباشرة عن استرداد المركبات المسروقة، وأدت إلى مقتل ١٢ واعتقال تسعة من أفراد الميليشيا.

وبالنظر إلى الحالة العامة في ضوء كل التهديدات الخطيرة التي تواجهها العملية المختلطة والعاملون في المجال الإنساني نتيجة لكل الهجمات المسلحة المستهدفة وسرقة السيارات وعمليات السطو وحوادث قطع الطرق، فإنه لا مناص لي من القول ببالغ الأسى أن ما لا يقل عن ١٦ فرداً من حفظة السلام قد قتلوا نتيجة الأعمال العدائية التي وقعت في عام ٢٠١٣. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٥٠ في المائة عن العام السابق، الأمر الذي يرفع عدد القتلى من حفظة السلام إلى ٥٧ فرداً منذ نشر البعثة قبل ست سنوات. ومن البديهي أنه يجب علينا أن نعرب عن تعازينا للحكومة ولأسر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين الذين لقوا مصرعهم. وأرى أيضاً أنه يتعين علينا أن ندين بأشد العبارات المسؤولين عن تلك الهجمات. ويجب أن تحقق حكومة السودان في تلك الأحداث، علاوة على تقديم مرتكبيها للعدالة على وجه السرعة.

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وقع آخر هجوم أسفر عن مقتل شرطي سنغالي وآخر أردني.

منذ ذلك الحين، كنا على علم بأن المهاجم قد اعتقل في مسرح الجريمة ولكن أطلق سراحه بكفالة. وأعتقد أن المتوقع من حكومة السودان أن تكمل التحقيق بأسرع وقت ممكن، وأن تطلع اليوناميد على النتائج وأن تقدم الأطراف المتورطة إلى العدالة.

إلى تقييم الآثار المترتبة على البعثة من جراء ديناميات الصراع الناشئة، وإلى تحليل قدرة البعثة على التصدي للعوامل الدافعة للصراع، وقدّم توصياته لتحسين فعالية البعثة.

حدد الاستعراض العديد من التحديات الرئيسية، بما في ذلك تعاون الحكومة في تنفيذ الولاية، والإدارة الداخلية لليوناميد، بما في ذلك التنسيق مع الفريق القطري، وقدرات عنصر القوات العسكرية والشرطة التابعتين لها. ونعمل الآن على وضع خطة ملموسة للتصدي لهذه التحديات. وسوف ترسل نتائج الاستعراض الكاملة وتوصياته إلى المجلس، كما هو مطلوب، بحلول نهاية شباط/فبراير.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن للأزمة الحالية في جنوب السودان تأثيرها على دارفور، إذ أفادت التقارير بتدفق مواطنين من جنوب السودان إلى شرق دارفور وأجزاء أخرى من السودان. وبحسب ما ورد في الأخبار، فإن الحركات المسلحة في دارفور شاركت في القتال في جنوب السودان، ولم تتمكن قبائل البدو الرحل من الانتقال إلى جنوب السودان في هجرتها الموسمية. يجب على المرء أن يثني على النهج الذي اتخذه الرئيس البشير في هذا الصدد، بيد أني أود أن أشير إلى أن هذه الأزمة تملك القدرة على جذب العديد من حركات التمرد السودانية، وعلى إحباط الجهود المبذولة ليس فقط لحل الأزمة في دارفور، بل أيضا لإنهاء الصراع في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ فضلاً عن أنها قد تتجاوز ذلك لتعرقل الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين السودان وجنوب السودان.

في الختام، أود أن أقول مرة أخرى إن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال غير مستقرة، ولا تزال احتياجات حماية السكان المحليين كبيرة. يجب أن تستمر الجهود للتصدي للتحديات ذات الصلة التي تواجه الجهات الفاعلة في مجالي المساعدات الإنسانية والحماية على المدى القصير، بما في ذلك من خلال الدعم المتزايد من جانب اليوناميد لجهود الوساطة

وأعربت الحركتان عن استعدادهما، تحت مظلة الجبهة الثورية السودانية، للدخول في مفاوضات مع الحكومة على وقف الأعمال العدائية. كما تعهدا بالالتزام بإتاحة الوصول غير المقيد للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم. ومن المقرر مواصلة الانخراط في أوائل عام ٢٠١٤ مع الحركات التي لا تزال على موقفها ولم تتحرك حتى الآن للانضمام إلى عملية السلام.

بالانتقال الآن إلى الحالة الإنسانية، لا بد من الخلوص إلى القول إنها تدهورت تدهوراً كبيراً خلال عام ٢٠١٣. فقد اضطر ما يقدر بنحو ٤٠٠ ألف شخص إضافي إلى الفرار من الأماكن الجديدة التي اندلع فيها الصراع. يمثل ذلك الرقم أكثر من مجموع عدد المشردين خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. لقد زاد العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخلياً الآن إلى ما يقرب من مليوني نسمة. من الواضح أن الهشاشة المزمنة التي يعانيها الإقليم تتفاقم من جراء النزوح الذي طال أمده وانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية. تتجاوز معدلات سوء التغذية عتبات الطوارئ في جميع ولايات دارفور الخمس؛ ولا يحصل على المياه النظيفة والصرف الصحي المحسّن إلا أقل من ١٠ في المائة من السكان. ومن المتوقع أن تستمر المستويات العالية من الحاجة الإنسانية في عام ٢٠١٤. ما مجموعه ٣,٥ مليون شخص - حوالي ٣٠ في المائة من سكان دارفور - يتلقون حالياً مساعدات إنسانية من المجتمع الدولي.

بالانتقال إلى آفاق المستقبل، لا يزال الوضع الأمني العام في دارفور متقلباً بشكل واضح، وقد تدهور، في واقع الأمر، على مدار عام ٢٠١٣. في هذا الصدد، وكما دعا إلى ذلك القرار ٢١١٣ (٢٠١٣)، فقد قامت إدارة عمليات حفظ السلام، والاتحاد الأفريقي، واليوناميد، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بإجراء استعراض استراتيجي للنظر في سبل تحسين أثر اليوناميد على الأرض. وعمد الاستعراض

المشمولة بالتقرير قد شهدت بعض المواجهات القبلية التي ترتبت عليها بالطبع أوضاع إنسانية متدهورة في بعض المناطق، إلا أن تاريخ المواجهات القبلية في دارفور قديم قدم تاريخ دارفور نفسها. وللطبيعة الدور الأكبر في ذلك. وجميعكم يذكر عاديّات الطبيعة مثل الجفاف والتصحر وما ترتب عليه على طول منطقة الساحل التي تشمل دارفور. إذ أن هذه المواجهات القبلية تحدث في الأساس حول الموارد، وبصفة خاصة الماء والمرعى، وحديثاً، التعدين الأهلي للذهب.

وقد اضطلعت حكومة السودان بالعديد من مبادرات المصالحة التي أثمرت عن توقيع اتفاقيات للصلح بين هذه القبائل، كالذي تم بين قبيلتي الأباله وبني حسين، والذي تم بين السلامات والمسيرية وبين المعاليا والرزيقات ومؤخراً بين قبيلتي الرزيقات والحمر. وما زالت جهودنا ماضية في سبيل إنهاء المصادمات القبلية في دارفور.

لكن وكما أشرت آنفاً، فإن هذه المصادمات القبلية يجب ألا تصرف أنظار مجلسكم الموقر عن حقيقة هامة وهي أن تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قد أحرز تقدماً، وهو ماضٍ في مساره المتفق عليه، وإن كان هناك بطء نسبي في بعض المحاور.

نعم هناك بطء نسبي في بعض المحاور، ولكن لأسباب معلومة، في مقدمتها فقدان السودان لقدر كبير من الموارد النفطية عقب انفصال الجنوب كدولة مستقلة. هذه الحقيقة يجب أن لا تغيب عن مجلسكم الموقر، وأن لا تغيب عليه أيضاً تداعياتها ومترتباتها على الوضع الاقتصادي في السودان.

ثانياً، نشير أيضاً في هذا السياق إلى تأخر الوفاء بالالتزامات التي أعلنها المانحون دعماً لتنفيذ وثيقة الدوحة في مؤتمر المانحين الذي عقد في الدوحة. هذا يجعلنا أيضاً، سيدي الرئيس، أن نحدد مطالبتنا من هذا المقام للمجتمع الدولي بضرورة الإسراع بإعفاء ديون السودان ورفع العقوبات الأحادية الجائرة عنه،

المحلية. لكن، في نفس الوقت، من الواضح أن إيجاد حلول دائمة للسكان المحليين المتضررين في دارفور يكمن جوهرها في سياق الحل السياسي الأشمل للصراع في دارفور. يعني ذلك الحاجة إلى وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلام شامل.

في هذه الأثناء، لا بد من العمل مع الحكومة من أجل معالجة أفضل لمسألة تحسين الوصول إلى السكان المتضررين من الصراع. وأحث الحكومة بشدة على التقيد بأحكام اتفاق مركز القوات، وكفالة التنقل بحرية كاملة وبدون عوائق للأفراد العاملين بالبعثة لتنفيذ جوهر ولاية البعثة في مختلف أنحاء دارفور.

الرئيس: أشكر السيد لادسو على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): في مستهل بياني أقدم لكم بأحر التهاني على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. فأنتم من بلد شقيق وصديق، أعني المملكة الأردنية الهاشمية، بلد شقيق وصديق له دوره الريادي في صناعة السلام على المستويين الإقليمي والدولي. وهذا، سيدي الرئيس، ما يجعلنا نعول كثيراً على دوركم كعضو في هذا المجلس. وعبركم أجدد التهنة لأعضاء المجلس الجدد: تشاد الشقيقة، ونيجيريا الشقيقة، وكذلك شيلي وليتوانيا، التي تجمعنا بهما الكثير من الروابط. كما لا يفوتني أن أقدم بالشكر للسيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام على الإحاطة التي تقدم بها، وإن تعارضت مع مرئياتنا في الكثير من المواقع على النحو الذي يأتي تفصيله في بياني.

إن أهم وأبرز مضامين التقرير المعروض عليكم (S/2014/26) أنه أكد بوضوح في الفقرة (٢) أن تطبيق وثيقة الدوحة للسلام في دارفور قد أحرز تقدماً، كيفما كان ذلك التقدم، فقد أحرز التطبيق تقدماً. وهذا ما يجب أن نبني عليه عند تقييمنا للوضع في دارفور. فالبرغم من إقرارنا بأن الفترة

حتى تتمكن الحكومة من استكمال عمليات السلام والتنمية والإعمار في دارفور.

لا يحتاج لمزيد من التأكيد أصلاً، مدى نزاهة وكفاءة القضاء السوداني وقدرته.

وفي هذا السياق، نشير أيضاً إلى أن جزءاً من التأخير في بعض المحاور كان بسبب استهداف الحركات التي انضمت إلى السلام. وتذكرون جيداً كيف أن فصيلاً متمرداً رافضاً للسلام قد اغتال قائداً، بل قائداً و ١٠ من كبار أعضاء فصيله، وهو محمد بشر، بسبب توقيعه لاتفاقية الدوحة. هذا كان له أثره السالب بالطبع على مسار تطبيق الوثيقة. ولكن برغم ذلك، فإن جهودنا ماضية إلى أن نستكمل عملية السلام في هذا الجزء العزيز من السودان.

أشار السيد إيرفي لادسو في إحاطته إلى أهمية توقيف ومحاسبة منفذي الهجمات الأخيرة على البعثة المختلطة. ونحن أيضاً نؤكد على ذلك ونعمل على ذلك، ولكن وكما جاء في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام المعروض عليكم، فقد بادر مكتب المدعي العام الخاص بدارفور والمنشأ بموجب وثيقة الدوحة للسلام بفتح تحقيقات في هذه الحوادث، بما فيها الهجوم الأخير الذي وقع في منطقة قريضة في السابع من كانون الثاني/يناير الجاري، والذي أشار إليه للتو السيد وكيل الأمين العام.

هذا بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالجرائم الأخرى. وقد سبق وأن أحطنا مجلسكم الموقر تباعاً بالأحكام التي أصدرتها محكمة دارفور الخاصة، حيث بلغت تلك الأحكام أحكاماً بالإعدام، كما هو الحال في حادثة أبوزريقة، والتي أشار إليها تقرير الأمين العام قبل الماضي (S/2013/607). وهناك ما مجموعة ٥٦ قضية قيد النظر والفصل الآن لدى مكتب المدعي العام الخاص بدارفور.

ولا بد من أن أؤكد من هذا المنبر أيضاً، أن حكومة السودان قد تقدمت بالدعوة وبالتنسيق مع البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي لإيفاد خبراء متخصصين للوقوف على مدى مطابقة إجراءاتنا القانونية للمعايير الدولية. وهذا أيضاً يؤكد ما

ولعل السيد إيرفي لادسو قد أشار الآن بوضوح إلى أن حركات دارفور المتمردة يقاتل بعضها الآن خارج حدود السودان في دولة شقيقة نحن كنا وما زلنا نحرص على أن نرى الاستقرار والسلام يعمانها، ألا وهي دولة جنوب السودان. الآن أمامكم قد أشار السيد إيرفي لادسو إلى أن بعض الفصائل

تابعتم كيف أن السيد محمد بن شيباز قد دعا هذه الحركات للملتقى الأول في أروشا بترانيا ثم لا حقا إلى حلقة العمل التي أشار إليها السيد إيرفي لادسو للتو في أديس أبابا. ولكن بعض هذه الفصائل قد استمرت القتال، ولا بد من إرسال رسالة قوية لها، ولا بد من الضغط عليها من قبل مجلس الأمن حتى تلحق بعملية السلام وتنضم إلى وثيقة الدوحة، وتكف عن الماطلات والشروط الاستباقية التعجيزية، بما يمكننا من استكمال عمليات السلام والبناء وإعادة الإعمار في دارفور.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة هذا الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

الدارفورية تشارك في القتال في دولة الجنوب. وبالطبع قبل ذلك كم كررنا مرارا أمام مجلسكم الموقر وحذرنا من أن التساهل مع هذه الحركات هو بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لها لتمضي قدما في مساعيها التخريبية. فقد قفزت خارج دارفور لتنفذ هجماتها وتشارك في عمليات عسكرية في جنوب كردفان. ثم تجاوزت جنوب كردفان لتقوم بعمليات عسكرية في قلب السودان، أعني شمال وشرق كردفان. وفي كل هذه الأحوال كان مجلسكم الموقر يستمع إلى الإحاطات، الإعلامية الواحدة تلو الأخرى. لكن وكما أسلفت، يظل الدور الغائب هو دور مجلس الأمن الذي كان المتوخي منه أن يقوم بما يلزم من ضغط على هذه الحركات، على الأقل لإنجاح مساعي المبعوث المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، السيد محمد بن شيباز، الرامية لإلحاقها بالعملية السياسية. وقد